

«الأبناء» تنشر رده على أسئلة أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأمة حول قانون الاستقرار المالي وأوضاع المصارف

محافظ المركزي: 25,9 مليار دينار إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك

و6,17 مليارات رصيد محفظة الاستثمارات المالية و337 مليوناً للمحفظة العقارية بنهاية 2008

◆ 93,7 مليون دينار إجمالي قيمة التمويلات الجديدة لـ 17 عميلاً في قطاعات النشاط الاقتصادي حتى 22 يونيو من العام الحالي

◆ في حال مواجهة البنوك لأي عجز في المخصصات أو انخفاض في قيم المحفظتين المالية والعقارية فإن الدولة ستضمن لمدة 15 عاماً هذا العجز دون تحمل أي أعباء مالية

محفظة التسهيلات الائتمانية - عمليات التمويل لدى البنوك الكويتية كما في 2008/12/31 (من واقع البيانات المالية المنشورة)	
البيان	رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية - عمليات التمويل
بنك 1	6,955
بنك 2	5,962
بنك 3	3,448
بنك 4	2,430
بنك 5	2,133
بنك 6	2,129
بنك 7	1,473
بنك 8	720
بنك 9	356
بنك 10	342
الإجمالي	25,948



الشيخ سالم الجبير



مصطفى الشمالي

محفظة الاستثمارات المالية ومحفظة الاستثمارات العقارية لدى البنوك الكويتية كما في 2008/12/31 (من واقع البيانات المالية المنشورة) (المبالغ بالميون دينار)		
البيان	رصيد محفظة الاستثمارات المالية	رصيد محفظة الاستثمارات العقارية
بنك 1	1,962	-
بنك 2	1,488	338
بنك 3	608	-
بنك 4	495	-
بنك 5	460	-
بنك 6	444	-
بنك 7	382	-
بنك 8	154	-
بنك 9	108	33
بنك 10	72	6
الإجمالي	6,173	377

الجزاء التي تم تطبيقها على شركات الاستثمار خلال الفترة من 2004/7/1 حتى 2009/6/17	
الجزاءات	عدد الجزاءات
الجزاءات المالية	137*
جزاءات التنبيه	83
جزاء منع ممارسة بعض الأنشطة	2
وقف النشاط لفترة محددة	1
جزاء عزل أو تغيير وظيفة المسؤول عن المخالفة	3
الإجمالي	226

* تتضمن 17 جزءاً مالياً، تتعلق بعدد 124 مخالفة، نتيجة الحصول على أموال من أفراد ومؤسسات بالمخالفة لشروط حظر قبول شركات الاستثمار للودائع «موضوع السؤال رقم 10».

توزيع التمويل الجديد المقدم لعملاء قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتجة حتى 2009/6/22 بين البنوك (المبالغ بالآلاف دينار)		
البيان	عدد العملاء	قيمة التمويل
بنك 1	12	77,130
بنك 2	1	10,420
بنك 3	1	5,000
بنك 4	3*	1,171
الإجمالي	17	93,721

* أحد هؤلاء العملاء قام بتسديد كامل المبلغ

أظهرت الأرقام الرسمية الواردة من بنك الكويت المركزي أن إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك المحلية حتى نهاية العام الماضي بلغ 25,948 مليار دينار، وأن رصيد محفظة الاستثمارات المالية لدى البنوك 6,17 مليارات تتضمن 2,41 مليار قيمة سندات الخزنة الكويتية وسندات البنك المركزي، كما بينت الأرقام أن إجمالي المحفظة العقارية لدى البنوك المحلية يصل إلى 377 عميلاً.

جاء ذلك ضمن الرد الرسمي المقدم من محافظ بنك الكويت الشيخ سالم العبد العزيز على خطاب وزير المالية مصطفى الشمالي الذي بدوره أحاله إلى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، حيث قام بإرساله إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة في إطار قيامها بدراسة المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009.

وأكد المحافظ في رده على طلب أعضاء اللجنة المالية والذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه بكشف تفصيلي لمحفظة التسهيلات الائتمانية على أن البنوك الكويتية تتمتع بملاءة جيدة ولا يوجد لديها عجز في المخصصات المطلوبة، موضحاً أن محفظة التسهيلات الائتمانية تبلغ 25,948 مليار دينار استحوذ البنك الأول من بين البنوك الـ 10 التي يشتملها مرفق (1) على 6,955 مليارات دينار بما يمثل 26,8٪، وأن البنكين الثاني والثالث استحوذاً على 36,2٪ من إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية.

وأشار المحافظ إلى أنه تم معالجة الانخفاضات في قيمة محفظة الاستثمارات المالية ومحفظة الاستثمارات العقارية من خلال القوائم المالية كما في 2008/12/31 ولم يكن هناك حاجة لإصدار ضمان من قبل الدولة، موضحاً أن عدد قسائم السكن الخاص في المحافظ العقارية يبلغ 331 قسيمة، ووفقاً للمرفق (2) فإن رصيد محفظة الاستثمارات المالية حتى 2008/12/31 يبلغ 6,173 مليارات وان رصيد محفظة الاستثمارات العقارية يبلغ 377 مليون دينار موزعة على 3 بنوك من أصل 10 بنوك بنسبة نصيب الأول 89,6٪، بينما بنسبة الثاني 8,7٪ والثالث 1,6٪، وفي رده على قيمة التمويل الجديد أوضح المحافظ ومن خلال مرفق (3) أن القيمة الحالية حتى 22 يونيو من العام الحالي بلغت 93,721 مليون دينار موزعة على 17 عميلاً في قطاعات التشييد والبناء والتجارة والصناعة والخدمات.

ويُنتج تلك البيانات أن عدد عملاء قطاع التشييد والبناء بلغ 5 عملاء استحوذوا على 63,88 مليون دينار تنوعوا بين عميل واحد مدرج في البورصة و 4 عملاء غير مدرجين بلغت حصصهم 21,6 مليون دينار للمعمل الجدي بنسبة 33,81٪، بينما كان نصيب العملاء الأربعة 66,19٪ من القيمة الإجمالية للتمويلات المقدمة في قطاع التشييد والبناء.

وجاءت التمويلات المقدمة للتجارة في المرتبة الثانية بعدد 9 عملاء غير مدرجين في البورصة بقيمة تصل إلى 14,32 مليون دينار، استحوذ على واحد على 9,5 ملايين دينار بنسبة 66,4٪، بينما كان نصيب 3 عملاء 3,25 مليون دينار مثلت نسبتهم 22,7٪ من إجمالي القطاع.

وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية بقيمة 10,42 ملايين دينار لعميل واحد فقط، فيما جاء قطاع الخدمات بتسهيلات ائتمانية لعميلين فقط بقيمة 5,1 ملايين دينار استحوذ الأول على 5 ملايين فيما استحوذ الثاني على 100 ألف دينار فقط.

وباستقراء مرفق (3) الخاص ببيانات التمويل الجديد نجد أن مجموع تمويلات قطاع التشييد والبناء استحوذ على 68,16٪ محتلاً بذلك المرتبة الأولى، تلاه قطاع التجارة في المرتبة الثانية بقيمة 14,321 مليون دينار وبنسبة 15,28٪ وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بقيمة 10,42 ملايين دينار نسبتها 11,12٪ واحتل قطاع الخدمات المرتبة الأخيرة بقيمة 5,1 ملايين دينار مثلت نسبتها 5,44٪.

وفي رده حول طلب اللجنة المالية بكشف للشركات الاستثمارية التي تقدمت بطلبات تمويل وفقاً لما ينص عليه المرسوم بقانون رقم 12

لأي عجز في المخصصات أو أي انخفاض في قيم المحفظتين المالية المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009، تتضمن العجز في المخصصات المطلوبة لمحفظة التسهيلات الائتمانية والتمويل، والانخفاض في قيمة المحفظة الاستثمارية والمحفظة العقارية لدى البنوك كما في 2008/12/31، والذي قد يطرأ خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، وسيكون الضمان لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، هذا ولن تتحمل الدولة أي أعباء مالية مقابل هذا الضمان، حيث ستلتزم البنوك بتغطية مقدار العجز المضمون -في حالة استمراره -بصفة سنوية من أرباحها، وذلك خلال فترة الضمان التي قد تصل إلى خمس عشرة سنة.

ب- وبالنسبة لتمويل قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتجة، فقد نص المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009، من قيام الدولة بضمان 50٪ من أرصدة التمويل الجديد الذي يحصل عليه عملاء القطاع الخاص المحلي في قطاعات النشاط الاقتصادي المنتجة، وستلتزم البنوك لدى تقديم هذا التمويل الجديد بالإسراع والإعراف المصرفية السليمة والقواعد والأسس المقررة في هذا الخصوص، وكذلك الحصول على ضمانات يتم تحديدها في ضوء أوضاع كل عميل وبحيث تكون هذه الضمانات كافية ومناسبة لتغطية مديونية العميل، كذلك، وفي حقيقة الأمر، فإن الأعباء الفعلية لضمان الدولة 50٪ من قيام التمويل الجديد المقدم لقطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتجة على النحو الذي سبق إيضاحه، ستقتصر على حالة التعثر في السداد فقط.

بمعنى أنه مادام العميل منتظماً في سداد هذا التمويل فإنه لن يكون هناك أي أعباء على المال العام. أما في حالة تعثر العميل في السداد فسيتكون مقدار الإعباء التي يتحملها المال العام بنسبة لا تتجاوز 50٪ من الرصيد المتبقى من التمويل المتعثر مستعداً منه كامل قيمة الضمانات المقدمة من العميل. ولأن يتم دفع هذه المبالغ نقداً، حيث يجوز إصدار سندات أو صكوك بهذه القيمة لفترة خمس سنوات، كما سيتم استهلاك هذه السندات بحصة الدولة في أي مبالغ يتم تحصيلها مستقبلاً من التمويل المتعثر، حيث ستواصل البنوك متابعة العملاء المتعثرين لتحصيل الديون المتعثرة وفقاً للإجراءات المعتادة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض آخر للاعباء على المال العام.

ج- كذلك وبالنسبة لشركات الاستثمار، فستقتصر المعالجات التي تضمنها المرسوم بقانون البصر 33

قال المحافظ إن بنك الكويت المركزي يرى أنه من غير المحتمل أن تتعدى التزامات الدولة، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009 المشار إليه، الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة 29 من المرسوم بقانون، والبالغ ألف وخمسمائة مليون دينار، أخذاً بالاعتبار ما يلي:

أ- تتمتع البنوك الكويتية، حتى تاريخه، بملاءة جيدة ولا يوجد لديها عجز في المخصصات المطلوب توكيدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات المالية ومحفظة الاستثمارات العقارية، فإن البنوك لم تواجه أي انخفاض في قيمة هاتين المحفظتين مما قد يترتب عليه ضمان من قبل الدولة، حيث إن نتائج تقييم هاتين المحفظتين قد تمت معالجتها من خلال القوائم المالية للبنوك كما في 2008/12/31 وكذلك كما في نهاية الربع الأول من عام 2009.

هذا وبقرضه مواجهة البنوك

والتمويل للبنوك الكويتية كما في 2008/12/31 مرتبة وفقاً لقيمتها، وذلك من واقع البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك. هذا وفي الحالات التي رقم «1» علماً بأن البنوك الكويتية تتمتع بملاءة جيدة ولا يوجد لديها عجز في المخصصات المطلوبة حتى تاريخه، لمحفظة التسهيلات الائتمانية والتمويل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. وحول طلب اللجنة بيان قيمة كل من المحفظة الاستثمارية المالية والمحفظة العقارية كما هي في 2008/12/31 لدى كل من البنوك الخاضعة لأحكام المادة 3 من المرسوم بالقانون رقم 2 لسنة 2009، ومسلّسة وفق قيمة كل محفظة لدى كل بنك على حدة دون ذكر أسماء البنوك، مع بيان نسبة الانخفاض في كل حالة، مع الإفادة على وجه خاص بأعداد قسائم السكن الخاص - أن وجدت - في المحفظة العقارية.

أشار المحافظ في مرفق رقم 2 والذي يبين قيمة كل من محفظة الاستثمارات المالية ومحفظة

والتمويل للبنوك الكويتية كما في 2008/12/31 مرتبة وفقاً لقيمتها، وذلك من واقع البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك. هذا وفي الحالات التي رقم «1» علماً بأن البنوك الكويتية تتمتع بملاءة جيدة ولا يوجد لديها عجز في المخصصات المطلوبة حتى تاريخه، لمحفظة التسهيلات الائتمانية والتمويل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. وحول طلب اللجنة بيان قيمة كل من المحفظة الاستثمارية المالية والمحفظة العقارية كما هي في 2008/12/31 لدى كل من البنوك الخاضعة لأحكام المادة 3 من المرسوم بالقانون رقم 2 لسنة 2009، ومسلّسة وفق قيمة كل محفظة لدى كل بنك على حدة دون ذكر أسماء البنوك، مع بيان نسبة الانخفاض في كل حالة، مع الإفادة على وجه خاص بأعداد قسائم السكن الخاص - أن وجدت - في المحفظة العقارية.

أشار المحافظ في مرفق رقم 2 والذي يبين قيمة كل من محفظة الاستثمارات المالية ومحفظة

الشركات عن ممارسة هذا النشاط وطبق البنك المركزي الجزاءات اللازمة على الشركات المتجاوزة. وفيما يلي ردود المحافظ على تساؤلات وطلب اللجنة المالية لبعض البيانات:

ملاءة مالية

ردا على طلب اللجنة المالية كاشفاً بين تفصيلاً إجمالي محفظة لدى البنوك، مسلسلًا وفقاً لقيمتها كما هي في 2008/12/31 لكل جهة خاضعة لأحكام المادة 2 من المرسوم بالقانون رقم 2 لسنة 2009 دون ذكر الأسماء، وكذلك لكل بنك مسلسلًا وفق قيمة التسهيلات الائتمانية والتمويل الممنوح من قبله دون ذكر أسماء البنوك كل على حدة، مع بيان العجز في المخصصات في كل حالة.

أوضح المحافظ أنه وباستقراء السؤال، فإنه لا يبدو لنا وجود فرق فيما بين الجزء الأول والجزء الثاني للسؤال. وعليه، نرفق جدولاً يبين قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية

إحجام الشركات عن التقدم لقانون الاستقرار

وفيما يتعلق بقيمة التمويل الجديد التي تمت الموافقة عليه وفقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم بالقانون رقم 2 لسنة 2009 مسلسلًا وفق قيمة التمويل لكل جهة على حدة دون ذكر الأسماء مع بيان طبيعة نشاط كل من هذه الجهات، وما إذا كانت مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، شاملاً البنوك التي قامت بتمويل مسلسلًا وفق حجم التمويل المقدم دون ذكر اسمائها أشار المحافظ إلى مرفق جدول رقم 3 الذي يبين قيمة التمويل الجديد المقدم لعملاء قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتجة الذي تمت الموافقة عليه حتى 2009/6/15 وفقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009، مع بيان عن ادراج العملاء في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك جدول توزيع هذا التمويل بين البنوك وفق حجم التمويل المقدم من كل منها (مرفق رقم 4). وحول الشركات التي تقدمت وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 2 لسنة 2009 بطلب تمويل جديد مسلسلًا وفق قيمة التمويل دون المادة 12 من ذلك أسماء الشركات أوضح المحافظ أن هناك عدم وضوح في البيانات المطلوبة، حيث أنه يشير إلى الشركات التي تقدمت بطلب تمويل جديد دون تحديد واضح لنوعية الشركات، مع عدم وضوح العبارة الواردة في السؤال، وهي «دون المادة 12 من ذلك أسماء الشركات».

وقال: إذا كان المقصود هو شركات الاستثمار، فإننا نشير إلى أنه وفقاً للمرسوم بقانون المشار إليه، فإن شركات الاستثمار التي يمكن معاملة أوضاعها المالية هي الشركات التي تتمتع

بيانات التمويل الجديد المقدم لعملاء قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتجة حتى 2009/6/22 (المبالغ بالآلاف دينار)		
البيان	إجمالي التسهيلات الائتمانية - عمليات التمويل (نقد وغير نقد)	الأدراج في سوق الكويت للأوراق المالية
أ - قطاع التشييد والانشاء:		
عميل 1	21,600	مدرج
عميل 2	20,000	غير مدرج
عميل 3	17,600	غير مدرج
عميل 4	3,305	غير مدرج
عميل 5	1,375	غير مدرج
مجموع قطاع التشييد والانشاء	63,880	
ب - قطاع التجارة:		
عميل 1	9,500	غير مدرج
عميل 2	1,250	غير مدرج
عميل 3	1,000	غير مدرج
عميل 4	1,000	غير مدرج
عميل 5	500	غير مدرج
عميل 6	500	غير مدرج
عميل 7	250	غير مدرج
عميل 8	250	غير مدرج
عميل 9	71	غير مدرج
مجموع قطاع التجارة	14,321	
ج - قطاع الصناعة:		
عميل 1	10,420	غير مدرج
مجموع قطاع الصناعة	10,420	
د - قطاع الخدمات:		
عميل 1	5,000	غير مدرج
عميل 2	100	غير مدرج
مجموع قطاع الخدمات	5,100	
إجمالي القطاعات (17 عميلاً)	93,721	